أكد أن الأمن ركن أساسي في العقيدة السياسية بالبلاد

الغانم: موقف الكويت والأمير داعم لخلق مناخات الاستقرار بالمنطقة

- الأمير ضرب أروع الأمثلة من خلال مؤتمر إعادة بناء العراق الذي غزا الكويت
- نرفض رفضاً قاطعاً كل صيغ الحروب الاقتصادية وسياسات التجويع في المنطقة
- هل هناك من لا يزال يريد تركيع الآخر وتجويعه؟ وهل هذا سبيل تصفية الحسابات؟
- نقول لمن يبشر بحرب اقتصادية ضد تركيا لن تنجحوا فتركيا ليست جمهورية موز

الغانم يلقي كلمته خلال اجتماع رؤساء البرلمانات الآسيوية والأوروبية

الغانم يتوسط الوفد الكويتي المشارك في الاجتماع

انقرة - «كونا»: أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس أن موقف الكويت وسمو أمير البلاد في مساعدة دول الجوار الاقليمي والعمل على خلق مناخات استقرار وأمن وسلم تكون من صالح الجميع هو ركن اساسي في العقيدة السياسية الكويتية.

وأعرب الغانم في كلمة امام الاجتماع الثالث لرؤساء البرلمانات الآسيوية - الاوروبية المنعقد في مدينة انطاليا جنوبي تركيا عن الرفض القاطع لكل صيغ الحروب الاقتصادية وسياسات التجويع.

وتساءل «أي صيغة بائسة للصراع هذه؟ هل هناك من لا يزال يريد تركيع الآخر وتجويعه؟ وهل هذا هو السبيل الوحيد لتصفية الحسابات؟».

وأضاف «من منا يريد مجاورة فقير ومعدم وذي حاجة؟ من منكم يريد ان يكون قريبا من بركان قد يثور في أي لحظة؟».

واشار الغانم في كلمته الى مقاربة تلك التساؤلات بالموقف الكويتي المبدئي قائلا «هذه الأسئلة هي التي طرحها سمو أمير دولة الكويت عندما سئل من قبل عدد من الضيوف عن المغزى من تبني الكويت مؤتمرا دوليا لإعادة اعمار العراق وكيف يمكن أن نعمر بلدا غزاك في يوم من الأيام وتسبب في سقوط أبنائنا شهداء وأسرى وتشريد مئات الآلاف وفي تخريب وتدمير بنيتنا التحتية».

وأوضح «ان موقف الكويت وسمو الأمير كان هذا أن تساعد جيرانك في الإقليم وأن تتمنى الرخاء لكل دولة وأن تساهم في خلق مناخات استقرار وأمن وسلم تكون من صالح الجميع وهذه هي العقيدة السياسية التي نؤمن بها في الكويت».

ولفت الغانم الى التطورات الاخيرة المتعلقة بالحالة المالية والاقتصادية التركية قائلا «اليوم وعلى سبيل المثال لا الحصر يتحدثون عن أزمة اقتصادية في تركيا ولا مشكلة هنا فكل الدول تمر بمخاضات لكن هناك من يتحدث علانية عن استهداف لتركيا ورغبة في فرض شروط محددة عليها».

وأضاف «نقول لمن يبشر بحرب اقتصادية ضد تركيا أو يتمنى حدوث انهيارات مالية لن تنجحوا فتركيا ليست جمهورية موز بل هي دولة تقف على ارث من العراقة والتقاليد وهنا يعيش شعب حي وخلاق وتواق للحياة حاله حال كل شعوب الأرض» معربا عن ثقته بقدرة القيادة التركية والشعب التركي على تجاوز اي عارض اقتصادي عابر.

وأكد الغانم ضرورة التعاون الآسيوي - الاوروبي في كافة المجالات استنادا على حقائق الجغرافيا قائلا «ان هناك طريقا واحدا للرخاء والتقدم وشرط ديمومته انها وصفة التعاون وصيغة التفاعل ومنهج التوافق وأن يخرج الطرفان مستفيدين ورابحين وراضين لأنه لا منتصر في الحروب بما فيها الحروب الاقتصادية».

وقال «واجبنا كبرلمانيين وتمثل صوت الشعوب أن نبشر بالتكامل واجبنا أن تراكم الأصدقاء لا ان نصنع الأعداء واجبنا في التعرف على الآخر وهو تعرف يفضي دائما الى تفاهم».

وأكد الغانم اهمية الاجتماع الاوروبي - الآسيوي قائلا «نجتمع هنا لأن البطالة في أوروبا وآسيا معا والتضخم في أوروبا وآسيا معا والانفجار السكاني في كل القارتين».

وأضاف «نجتمع هنا لأن قضايا التجارة والبيئة والاحتباس الحراري وهجرة الريف الى المدن وآفاق التعليم والامراض والاوبئة الجديدة هي ليست قضايا حصرية ومقتصرة على إقليم دون آخر».

ودعا الغانم مجددا الى تفعيل التعاون الآسيوي - الاوروبي مبينا أنه تفاعل الناس عبر التاريخ وهو تفاعل لم تنجح الاسوار والحدود والجيوش في وقفه أو منع تدفقه عبر التاريخ.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الغانم في الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف والنواب صفاء الهاشم ومحمد الدلال وثامر السويط والدكتور حمود الخضير.

من جانب آخر بعث الغانم ببرقية تهنئة الى رئيسة البرلمان في جمهورية أوغندا الصديقة رييبكا كاداكا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

ضرورة التعاون الآسيوي - الأوروبي في جميع المجالات استناداً على حقائق الجغرافيا

هناك طريق واحد للرخاء والتقدم وهو التعاون وصيغة التفاعل ومنهج التوافق

وبعد حوار مع رؤساء الوفود حول القضايا التي يطرحها الاجتماع

..ومع الوفود المشاركة

الرئيس الغانم يشارك في حفل الافتتاح

المقترحون هم : عبد الله فهاد ومحمد هايف ود.عادل الدمخي وأسامة الشاهين ونايف المرداس

5 نواب يقترحون قانوناً بشأن مساواة غير محددي الجنسية بمواطني «دول التعاون» في الحقوق الوظيفية

النواب أصحاب الاقتراح

اعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بشان الحقوق الوظيفية لغير محددي الجنسية.

ونص الاقتراح الذي قدمه النواب: عبد الله فهاد ومحمد هايف ود.عادل الدمخي واسامه الشاهين ونايف المرداس على ما يلي:

مادة اولى: لأغراض هذه القانون، يعني مصطلح « غير محددي الجنسية »، الشخص الذي لا تعتبره الدولة او اي دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها وقوانينها النافذة.

مادة ثانية: على كل شخص غير محدد الجنسية مسجل في الكويت لدى هيئة المعلومات المدنية، واجبات تفرض عليه بوجه خاص ان يتصاع لقوانينها وانظمتها وان يتقيد بالتدابير المتخذة فيها لصيانة النظام العام.

مادة ثالثة: يتم تطبيق احكام هذا القانون على غير محدد الجنسية من دون تمييز من حيث العرق او المذهب او الامتداد الاجتماعي والمناطقي.

مادة رابعة: تلتزم اجهزة الدولة ومؤسساتها معاملة غير محدد الجنسية بالتساوي بمواطني دولة مجلس التعاون في الرواتب والإجازات والمنح والبدلات وكافة الحقوق الوظيفية التي تص عليها قانون الخدمة المدنية.

مادة خامسة: لا يعتبر اي بند في هذا القانون مخلا باي حقوق او مزايا تمنحها الدولة إلى غير محدد الجنسية بمعزل عن هذا القانون.

مادة سادسة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:إن نواب مجلس الأمة، إذ يضعون في اعتبارهم الدستور الكويتي والإعلان العالمي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1948 والمواثيق اللاحقة التي أكدت على مبدأ وجوب تمتع جميع البشر، من دون تمييز، بالحقوق والحريات الأساسية.

وإذ يضعون في اعتبارهم ان مجلس الأمة الكويتي قد برهن في مناسبات عدة على اهتمامه البالغ بالأشخاص عديمي الجنسية وحاول جاهداً أن يضمن لهم اوسع ممارسة ممكنة لهذه الحقوق والحريات الأساسية، مستلهمين من الشريعة الإسلامية الغراء والمواثيق الدولية الراسخة والدستور الكويتي الرصين.

وعليه فقد اتفقوا على أحكام هذا القانون الذي جاءت بنوده في 7 مواد تغطي مختلف الحق في مساواتهم بمواطني دول مجلس التعاون في قوانين ديوان الخدمة المدنية رقم (1979/15).

ولما كانت قضية «غير محددي الجنسية» من القضايا الإنسانية الملحة والمستحقة لبذل كل ما من شانه أن يدعم السجل والمكانة الإنسانية لدولة الكويت والجهود الخارجية الحكيمة التي أشرقت على أغلب الدول ذات الحاجة الإنسانية والتي على اثرها اتى تكريم صاحب السمو بلقب قائد الإنسانية ، ولما يعانيه أبناء هذه الفئة في مجال التعيين والرواتب التي لا تسد حياتهم المعيشية خاصة وهم يعيشون على هذا البلد الطيب، ولهم إسهاماتهم التي لا تخفى ولا تنكر ، ومنهم من قدم التضحيات الكبيرة وسال دمه بالدفاع عن تراب الوطن وساهم في نهضته وعمرانه، ولا يخفى عليكم غلاء المعيشة والسكن والمدارس وغيرها من أمور ومستلزمات الحياة المعيشية، وأن بهم الكفاءات في العمل وهم حريصون على خدمة هذا الوطن.

ماجد المطيري يقترح منح الكويتية المتزوجة ولديها أولاد مكافأة شهرية بقيمة 300 دينار

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة قال فيه: «إن للمرأة دوراً مهما في رعاية الأسرة والأولاد وحتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه»، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« تمنح الكويتية المتزوجة ولها أولاد مكافأة شهرية قدرها (300) دينار كويتي، مثل استحقاقات دعم العمالة، تحت مسمى ربة منزل».

الحويلة يطالب بتجهيز المستوصفات لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة

محمد الحويلة

دعا النائب د. محمد الحويلة وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقترح الذي تقدم به وتمت الموافقة عليه من المجلس لتجهيز جميع المستوصفات في الدولة لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة لخدمة المواطنين ولتخفيف الضغط على المستشفيات.

وقال الحويلة في تصريح صحافي اليوم إنه يجب تطوير المستوصفات بإضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات والمستلزمات الطبية الحديثة، وفتح جميع العيادات وكذلك تزويدها بإسعاف ثابتة لنقل المرضى على مدار الساعة.